الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

فرع :العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات

العنـــوان:

دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي

دراسة حالة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للمسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبتين:

بن اعمر عائشة

بوعلام نجـــــاة

الأستاذ المشرف:

د. غربي حمزة

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

أعضاء اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بيصار عبد الحكيم	أستاذ محاضر (ب)	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
د. غربي حمزة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
د. بلواضح فاتح	أستاذ محاضر (ب)	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

نتوجه بأول شكر إلى المولى تعإلى بالشكر والثناء على نعمه كلها وعلى توفيقه لنا في إنهاء هذه الدراسة ، لقوله تعإلى (لئن شكرتم لازيدنكم).

وبعد التوجه بالشكر والثناء للمولى عزوجل ، نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف"غربي حمزة "على توجيهاته وجهده ووقته في انجاز هذه الرسالة ، فجزاه الله عنا خيرا ورعاه وأطال الله في عمره ،

وكذلك الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم وقبولهم لمناقشة رسالتنا ، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا بكلية علوم الاقتصاد وإلى كل من ساعدنا ولم يبخل على إعداد هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد،

فجزاهم الله خيرا وأنار دربهم

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات	
شكر وعرفان	
مقدمة عامة	أ
الفصل الاول:التامين الفلاحي طبيعته ودوره في التنمية الزراعية	01
تمهيد	05
المبحث الاول:اساسيات التامين الفلاحي	06
المطلب الاول: نشأة ومفهوم التامين الفلاحي	06
المطلب الثاني:اهمية التامين الفلاحي وانواعه	08
المطلب الثالث: صعوبات التامين في المخاطر الزراعية	10
المبحث الثاني: التنمية الزراعية	12
المطلب الاول:مفهوم التنمية الزراعية واهدافها	12
المطلب الثاني:مقومات التنمية الزراعية	14
المطلب الثالث: سياسات الدعم الزراعي في الجزائر	16
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	24
تمهيد	25
المبحث الاول: التامين الفلاحي في الجزائر	26
المطلب الاول:منتجات التامين الفلاحي في الجزائر	26
المطلب الثاني :عقود التامين الفلاحي	28
المطلب الثالث:المؤسسات التامينية الفلاحية في الجزائر	29
المطلب الرابع :واقع التامين الفلاحي في الجزائرخلال الفترة 2004-2017	34
المبحث الثاني: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة	37
المطلب الاول: تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة	37
المطلب الثاني :تحليل البيانات العامة	39
خاتمة	51
النتائج	52

نتائج اختبار الفرضيات	52
الاقتراحات	53
افاق البحث	54
قائمة المراجع	56
فهرس البحث	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	

	فهرس الجداول	
رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول(1)	اهم منتجات التامين الزرراعي	26
الجدول(2)	نسبة رقم الاعمال التامين الفلاحي على اجمالي رقم الاعمال في قطاع التامين 2004-2017	35
الجدول(3)	رقم الاعمال لسنة 2010 لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	39
الجدول(4)	رقم الاعمال لسنة 2011 لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	40
الجدول(5)	رقم الاعمال لسنة 2012 لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	41
الجدول(6)	رقم الاعمال لسنة 2013 لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	42
الجدول(7)	رقم الاعمال لسنة 2014 لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	44
الجدول(8)	رقم الاعمال لسنة 2015 لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	45
الجدول(9)	رقم الاعمال لسنة 2016 لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	45
الجدول(10)	رقم الاعمال لسنة 2017 لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	46

	فهرس الاشكال	
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(1)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	19
الشكل(2)	التوزيع المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب القطاعات	20
الشكل(3)	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	22
الشكل(4)	مقر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة	37
الشكل(5)	شبكة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة	37
الشكل(6)	تنظيم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة	38
الشكل(7)	النسبة المئوية لرقم الاعمال لسنة2010	40
الشكل(8)	النسبة المئوية لرقم الاعمال لسنة2011	41
الشكل(9)	النسبة المئوية لرقم الاعمال لسنة2012	42
الشكل(10)	النسبة المئوية لرقم الاعمال لسنة2013	43
الشكل(11)	النسبة المئوية لرقم الاعمال لسنة2014	44
الشكل(12)	النسبة المئوية لرقم الاعمال لسنة2016	46
الشكل(13)	النسبة المئوية لرقم الاعمال لسنة2017	47
الشكل(14)	يوضح تطور رقم الاعمال للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة2010-2017	48

مقدمة عامة

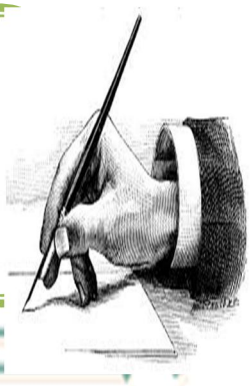

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي إحدى الركائز الهامة التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية، لذا فقط دأبت معظم الدول إلى تنفيذ برامج وسياسات تهدف إلى النهوض بالإنتاج الزراعي من أجل توفير الاحتياجات الغذائية في الأسواق المحلية والعالمية، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع إلا أنه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادي، حيث أن الإنتاج الزراعي يتأثر بعوامل خارجية عن سيطرة المزارع لعل اهمها العوامل الطبيعية...

ولا يقل الدور الذي يمكن أن يؤديه التأمين للمزارع من حيث بحث الأخطار التي يتعرض لها المزارعين وتوفير التأمين الذي يعمل على الحد من الأثار السلبية لهذه الاخطار من خلال تعويضهم عن الخسائر الناجمة منها، إذ يظهر ذلك كله حاجة المزارعين إلى نظام للتأمين يمكن ان يحميهم كليا او جزئيا من مخاطر خسارة جزء من الانتاج وإنخفاض المداخيل الزراعية للمنتجين والحد من حجم الإستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة، مما يؤكد دور التأمين في تعزيز التنمية الزراعية باعتبار أن الزراعة إحدى القطاعات الهامة في الجزائر.

من خلال ماتقدم يمكن بلورة اشكالية الدراسة في السؤال التالي:

مامدى تأثير التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الزراعي؟

انطلاقا من هذه الاشكالية يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهو التأمين الفلاحي؟
- ماهي التنمية الزراعية؟
- ماهي اهم منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر؟

ثانيا: الفرضيات

كإجابات احتمالية للتساؤلات السابقة تقوم دراستنا على مجموعة من الفرضيات:

– التأمين الفلاحي هو الأداة المالية التي تحمي المنتجين من المخاطر الاحتمالية في الانتاج الفلاحي.

– تعرف التنمية الزراعية على أنها مجموعة من الاجراءات والأساليب التي يكون لها دور كبير وفعال في التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني.

– تتمثل أهم منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر فيما يلي:

التأمين على الانتاج النباتي، الحيواني، المخاطر الصناعية.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

– ضعف الاهتمام بالتأمين في القطاع الزراعي.

– حاجة منطقتنا لهذا النوع من البحوث.

– قناعتنا الخاصة بالقيمة المتميزة لهذا النوع من التأمين لاسيما في ظل التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج نشاطا مهما من الأنشطة الممارسة في مختلف الدول، والمتمثل في التأمين الفلاحي الذي له دور كبير في النهوض بالاقتصاد الوطني محاولين من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة واضحة لهذا النوع من التأمين وتباين أهميته.

خامسا: أهداف الدراسة.

من أهم أهداف دراسة هذا البحث:

–التعرف على واقع القطاع الزراعي في الجزائر وتقيم أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

–التعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهم ما جاء به.

–زيادة الوعي التأميني وإقناع الفلاحين به.

–بيان مساهمة التأمين في تغطية الخسائر التي من الممكن أن يتعرض لها الفلاحون.

سادسا: حدود الدراسة.

بالنسبة للإطار المكاني: ترتبط هذه الدراسة بوجه عام بالكيفية التي يعمل بها التأمين الفلاحي في القطاع الزراعي وتناولنا دراستنا في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

أما بالنسبة للاطار الزماني: فهو يعتمد على حدود مختلفة نظرا لطبيعة الموضوع، حيث يتم التطرق إلى التأمين الفلاحي في القطاع الزراعي وأهميته وأهم التطورات.

سابعا: منهج الدراسة.

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في دراسة موضوعنا هذا في الجانب النظري.

اما من الناحية التطبيقية سنقوم بدراسة ميدانية في محل التربص الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

ثامنا: صعوبات الدراسة.

واجهنا عدة صعوبات في اعداد هذا البحث، ويرجع ذلك إلى خصوصية الموضوع والذي يعتبر حديثا في المجال الاقتصادي والتأمين خاصة مما جعل المراجع جد قليلة.

بينما اكبر صعوبة واجهتنا من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة حيث تم رفضنا من أجل القيام بدراسة حالة وعدم إستقبالنا من قبل المسؤولين.

تاسعا: الدراسات السابقة.

إعتمدنا في دراستنا على مختلف الكتب بالغة العربية ومختلف الرسائل والاطروحات الجامعية والقوانين، المواقع الالكترونية والمراجع باللغة الأجنبية.

عاشرا: هيكل الدراسة.

سنتناول في بحثنا هذا فصلين وستكون على النحوي التالي:

-**الفصل الأول:** تناولنا فيه مبحثين:

- **المبحث الأول:** التأمين الفلاحي طبيعته ودوره في التنمية الزراعية.
- **المبحث الثاني:** التنمية الزراعية.

-**الفصل الثاني:** تناولنا فيه مبحثين:

-**المبحث الأول:** التأمين الفلاحي في الجزائر.

-**المبحث الثاني:** دراسة حالة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

الفصل الأول

التأمين الفلاحي طبيعته ودوره في التنمية الزراعية

تمهيد:

يواجه القطاع الزراعي هذه التحديات ومخاطر في الواقع، مما دفع الدولة والفلاح إلي التفكير بجدية في طرق واستراتيجيات لتسير هذه الأخطار ومن ضمن هذه الطرق التأمين الزراعي حيث هناك تأثير متبادل بين قطاع التأمين والقطاع الزراعي، فكل منهما يعتمد على الآخر في حركة النشاط المتبادلة، فكلما زاد النشاط الزراعي زاد نشاط ونمو حركة قطاع التامين.

هذا الفصل يحتوي على طبيعة التأمين ودوره في التنمية الزراعية الذي قسم إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** أساسيات التأمين الفلاحي.
- **المبحث الثاني:** التنمية الزراعية.

المبحث الأول: أساسيات التأمين الفلاحي

يؤدي التأمين الفلاحي دورا فعالا في الاقتصاد وذلك اعتبارا لما يقدمه من تعويضات مالية تمكن من التخفيف من حدة الخسائر مما يساهم في تجديد الطاقة الاستثمارية للفلاح.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين الفلاحي.

أولا: نشأة التأمين الفلاحي.

تعود فكرة التأمين الفلاحي للفرنسي بنجامين فرانكلين في عام 1788م، اثر تعرض الفلاحين الفرنسيين للكوارث طبيعية فجاء النداء بضرورة التفكير في التأمين الفلاحي كأفضل وسيلة لمقابلة تلك الكوارث اذا ما تكرر حدوثها، وكان لمنظمة الفاو الفعل في إنشاء أول معهد للأبحاث الفلاحية عام 1921م لمواجهة التحديات ومعوقات الإنتاج الفلاحي.[1]

ويعتبر الاتحاد السوفياتي السابق من الدول الرائدة في ممارسة أعمال التأمين الفلاحي إذ تم تنظيم شؤونه في عام1923م وجعله إجباريا على كافة المزارعين والجمعيات والفلاحين أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد مورس فيها هذا التأمين عام 1938م بموجب قانون تأمين المحاصيل الفدرالية الذي نص على تأسيس مؤسسة حكومية برأسمال قدره 100مليون دولار لمزاولة هذه الأعمال، ثم اليابان في عام 1938.

أما في الجزائر فقد عرف التأمين الفلاحي أثناء فترة الاحتلال، حيث أنشأت السلطات الفرنسية عام 1907م الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي وبعد استقلال الجزائر تم إنشاء شركة مختلفة جزائرية ومصرية وتم تأميمها في 27ماي 1966 في إطار إنشاء احتكار الدولة في مختلف عمليات التأمين، ومن بين التأمينات التي تهتم بها هذه الشركة التأمين على السيارات الفلاحية، التأمين على الكوارث الطبيعية، وفي عام 1972 قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من اجل مزاولة عمليات التأمين

[1]– علي حسن خليفة الحاج، المشاكل والمعوقات التي تواجه تأمين الإنتاج الزراعي، مذكرة ماجستير منشورة– معهد البحوث والدراسات الإنمائية–جامعة خرطوم: السودان، 2008، ص02.

التعاوني وبعد سنة 1995 تم توسيع أنشطة الصندوق، لتشمل العمليات البنكية المتعلقة بالفلاحة، حيث يعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أكبر تعاضدية بالسوق الجزائري سنة 2002.[1]

ثانيا: مفهوم التأمين الفلاحي.

يعرف على أنه الأداة المالية التي تحمي المنتجين من المخاطر الإحتمالية في الإنتاج الفلاحي والتي لا يمكنهم السيطرة عليها وهو أيضا وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جزاء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، البيوت البلاستيكية الفلاحية.[2]

ويقوم التأمين الفلاحي على مبدأ أساسي وهو بأن المنتج يقوم بتعويض المخاطر إلى شركات التأمين مقابل دفع ما يعرف بقسط الخطر نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويضه حسب الاتفاق عند حدود ضرر ناتج عن المخاطر المتفق عليها.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين الفلاحي على أنه أحد أنواع التأمين الذي يهتم بحماية المنتجين الفلاحين من الأخطار الفلاحية المحتملة المتعلقة بإنتاج الفلاحي التي لا يمكن السيطرة عليها من خلال دفع أقساط حجم الخطر المحتمل نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن عن هذا الخطر الذي حدث بحيث يكون هذا التعويض حسب العقد المبروم بين شركة التأمين والمؤمن.

---

[1]- معراج الجديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري،ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007،ص15.

[2]- سليمان السيد احمد، التأمين الزراعي في السودان، تجربة إحدى شركات التأمين الزراعي، ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مصر ،2009،ص40.

[3]- عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002- 2013، مداخلة ضمن ملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية التاسع يومي 23-24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص03.

المطلب الثاني: أهمية التأمين الفلاحي وأنواعه.

أولا: أهمية التأمين الفلاحي.

تتمثل أهمية التأمين الفلاحي في:[1]

– يساعد على التوسع الفلاحي والاستثمار في المناطق الريفية وبالتالي إلى رفع الدخل القومي.

– يؤدي إلى الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

– يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث.

– يهيئ فرصة حقيقية للشراكة بين الفلاحين والقطاع الخاص من جهة والحكومة من جهة أخرى.

– يحفظ كرامة الفلاح عند حدوث الكوارث ولا يقع تحت رحمة الهبات والإعانات والمنح.

– يؤهل الفلاح للتوسع في الإنتاج باستقطاب التمويل بعد توفر الضمان عن طريق التأمين.

ثانيا: أنواع التأمين الفلاحي.

تشمل أنواع التأمين الفلاحي ما يلي:

– **تأمين الناتج:** ويختص في العادة المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، ويواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطء شديد مثل تربية الماشية اللحم، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيه أكثر صعوبة و التأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح ضد الصقيع.[2]

[1]– عامر أسامة، مرجع سابق، ص 53.

[2]– سليمان السيد احمد، مرجع سابق، ص40.

– **تأمين الأسعار:** وهو تأمين ضمان الحد الأدنى من الدخل للمزارعين وهذا معمول بيه في البلدان المتقدمة وللمحاصيل التي تتوفر لها بورصة في بلد معين كالقهوة والقطن، بحيث تكون الأسعار معروفة بدقة وبصورة يومية.

كما تقوم بعض الحكومات أحيانا بضمان الحد الأدنى من الأسعار وشراء الإنتاج من المزارعين وفقا لسعر محدد إذا انخفضت الأسعار عن ذلك السعر المحدد، وهذا معمول بيه في محاصيل الحبوب في البلدان التي لديها نقص كبير في احتياجاتها من الحبوب.[1]

– **تأمين الدخل:** يمكن أن يكون هذا النوع أكثر جاذبية للمزارعين من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث انه يتعامل مع الخسائر التي تأثر على دخل المزارع بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة تحديد العكسي حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة المزارع لأعماله، بالإضافة إلى أن المزارع يمكنه أن يعظم من عوامل تأثر على دخله (تأمينات العاملين، استثمارات و تجديدات) هذا يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزيع العائد المتدني و بالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة الأقساط مناسبة.[2]

– **تأمين العائد:** هو خليط من تامين الناتج وتأمين الأسعار، وهذا النوع يتميز بكونه ارخص من النوعين السابقين كل على حده، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني فقد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة و العكس صحيح.[3]

[1]– فاطمة الزهراء طاهري، دور التأمين في تسير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد22، جامعة محمد خيضر، بسكرة: الجزائر، 2011، ص376.

[2]- Maria bielza, Canéja et all :risk managmenet and agricultrul insurance schemes in EUROPE,Luxembourg,OFFICE FOR OFFICIAL PUBLICATIONS OF THE EUROPEAN COMMUNITIES,2008,p23.

[3]– سمير عبد الحميد عريقات، التكافل وإدارة المخاطر الزراعية في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر 2004، ص12.

المطلب الثالث: صعوبات التأمين في المخاطر الزراعية.

من بين الصعوبات التي تواجه تطبيق التأمين الزراعي مايلي:

– **الخطر الأخلاقي:** من أهم المخاطر التي تواجه التأمين الزراعي بمختلف أنواعه، إذ يقوم المؤمن له بعدم تفادي المخاطر، أو عدم اتخاذ الإجراءات الأزمة لحماية محصوله من المؤثرات المناخية ،أو حماية حيواناته من الأمراض لأنه يرى أن التعويض أكثر إغراء له، كما قد يقوم أحيانا بالمطالبة بتعويضات لا يستحقها ويغشى في موقع أرضه او في المحاصيل التي زرعها، أو أن يتأخر في التبليغ لخداع لجنة تقدر التعويضات وغيرها.

– **الاختيار العكسي:** يعني أن يدخل في التأمين أصحاب المخاطر العالية ويتحاشاه ذو المخاطر القليلة وهذا يعني حصول شركة التأمين على أقساط قليلة وتكيدها لتعويضات كبيرة، مما يؤدي إلى إفلاس شركة التأمين.

– **استعمال تعويضات التأمين لتسديد القروض الفاشلة وغير المسددة:** يحدث ذلك للدول النامية بصورة اكبر، عند ربط التأمين بمؤسسة الإقراض، إذا يمكن لذوي النفوذ وكبار السياسيين والمقترضين من الحصول على تعويضات قد لا يستحقونها نتيجة لنفوذهم وتأثيرهم على مؤسسة التأمين، ويستعملونها في تسديد قروضهم التي لم تسدد لسنوات عديدة من مداخيلهم الأخرى.[1]

–**انخفاض مستوى النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي وعدم توفير بنية قانونية مناسبة لتطبيق برامج التامين:** أن نجاح أي برنامج تامين يقتصر في توفير قدر كاف من النضج السياسي والثقافي والقانوني من اجل استيعاب وفهم مبادئ ومتطلبات نجاح وأهمية التأمين وأهمها تسديد الالتزامات المطلوبة في انتظار التعويضات، وان تتوفر لدى جميع المعنيين الإحساس بالمسؤولية والشعور بأن نجاح مؤسسة التأمين لا يكون بمدى ما يحصلون عليه من تعويضات وإنما هو رهن بمدى تعونهم ودعمهم لها.

[1] RAMIRO Leurriez ,assurance Agricole ,2009 La Banque International pour la Reconstruction et le Développement .Banque Mondiale 2009.
Siteresources . world bank .org /…Resources /Issue 12- Frensh –Assurance Agricole .pdf.

– **ضعف المعلومات الإحصائية عن الإنتاجية والمناخ:** يتطلب نجاح أي برنامج للتامين توفر سلسلة من الإحصائيات عن المناخ والإنتاجية للمحاصيل المختلفة وقاعدة شاملة للبيانات عن كل ما يتعلق بالعملية الإنتاجية الزراعية.

– **ضعف القدرات الإدارية والتقنية وغياب التجربة التأمينية:** إن نجاح التأمين مرهون بقدرة الجهات المسؤولة على العمل وفق مبادئ الإدارة الرشيدة المصداقية والعدل في التطبيق والتمثيل.

– **تحصيل أقساط التامين:** هي من أصعب وأخطر المشاكل التي تواجه شركات التأمين الزراعي، وخاصة عندما يكون التأمين إجباريا لجميع المزارعين، فتحصيل الأقساط يحتاج إلى متابعة مستمرة تنطوي على تكاليف إدارية عالية، وقد تكون هناك مماطلة من البعض أحيانا وعزوفا عن دفع الأقساط أحيانا أخرى، مما يؤدي بوجود شركة التأمين للخطر.[1]

[1]– مجدولين دهينية، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر: بسكرة، 2017/2016، ص50.

المبحث الثاني :التنمية الزراعية.

تمهيد:

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم وأهمية التنمية الزراعية ومقومتها والأمن والاكتفاء الذاتي إضافة إلى سياسات الدعم الزراعي في الجزائر.

أن التحريك والتنشيط الزراعة سيؤدي إلى تفعيل كافة الأنشطة الزراعية التي بدورها ستؤدي إلى تنشيط نمو حركة الاقتصاد.

المطلب الأول :مفهوم التنمية الزراعية وأهدافها.

أولا: مفهوم التنمية الزراعية.

عرفت التنمية الزراعية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغير البنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى استخدام أحسن الموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي بهدف رفع الإنتاج الزراعي بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع [1].

وهي تعرف أيضا على أنها (عملية تحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعا لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحداث ثورة فنية في طرق ووسائل الإنتاج المتبعة وإحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الريفي إلى جانب الثورة الفنية واستخدام التكنولوجيا الملائمة فالتنمية الزراعية المستدامة تعني صيانة الموارد الحية وإنتاجها لكل الأجيال الحالية والمقبلة).

[1]– غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية لتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر3، 2012،ص10.

وحسب منظور منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فإن التنمية الزراعية المستدامة هي إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة وتلبيتها باستمرار [1].

ثانيا: أهداف التنمية الزراعية:

– زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية.

–زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد، والى زيادة الصادرات والحد من الواردات والى وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعي.

– رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية الذي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي.

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج اكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد العاملة وموارد طبيعة وتكنولوجيا، وخاصة وان الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة.

– التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات الإنتاجية جديدة او تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء نباتية أو حيوانية، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من الآلات وبذور ومحسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي.

– توفير مناصب شغل خاصة سكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفير لهم الاستقرار.

[1]– سالم عبد الحسن رسن، التنمية الزراعية المستدامة...خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارة والاقتصادية– المحور الاقتصادي– جامعة القادسية،المجلد13،العدد2، 2011،ص62.

المطلب الثاني :مقومات التنمية الزراعية.

أولا: الموارد الطبيعية.

المقصود بها الهبات التي منحها الله تعالى للإنسان في الطبيعة واجدها له لتمكنه من تلبية حاجاته ورغباته، والمتمثلة في (الأراضي، المياه، المعادن...)وهذه الموارد تعتبر نقطة بداية لعملية التنمية الزراعية، وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية.

- **الأراضي الزراعية :**

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما إن لها دورا كبير في النمو الإنتاجي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية، أو زيادة المساحة المحصولية، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة.

- **الموارد المائية :**

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وان تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور في التحكم في حجم المساحة المسقية.

ثانيا: الموارد البشرية.

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، وتحقق التنمية الزراعية على مستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.[1]

[1]- عزاوزي اعمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005،ص09.

ثالثا: الموارد النباتية والحيوانية.

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرها يحسن من مستوى معيشة السكان، وفي هذا الإطار عملة بعض الدول على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البينية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

- **الإنتاج النباتي :**

يعتبر الإنتاج النباتي أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وهو ما يسمى بمساهمة الناتج الزراعي، كما يوفر النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية أو من خلال توفير سلع محلية يحد من حجم الواردات الغذائية.

- **الإنتاج الحيواني :**

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفر العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن استعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفة عامة.

كما نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة في الانتشار، إلى جانب التنظيم الحديث لتربية والإنتاج المكثف التجاري، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض، بإضافة إلى توفر فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية، وتجعل النشاط الزراعي أكثر انتظاما واقل موسمية.[1]

[1]- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص18.

المطلب الثالث: سياسات دعم الزراعي في الجزائر.

مرت تنمية القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل اهمها :

- **مرحلة التسيير الذاتي :**

بعد الاستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مرير بالنسبة للأراضي الزراعية حيث كانت السلطات الاستعمار الفرنسي تمارس سياسة الأرض المحروقة من اجل القضاء على الأراضي الزراعية في الجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتى لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال.

وبعد تأميم أراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي، الذي ينص على (الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤمنة تعد كأساس لاستقلال الزراعي)، واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع التي هجرها المعمرون وتم تأميمها دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة على أن يتم تسيرها جماعيا من طرف العمال الذين استلموها وتكون ادرتها من طرف ليجان التسيير الذاتي الحل الأمثل لتطوير القطاع الزراعي في تلك الفترة.[1]

وقد بلغ عدد الاراضي المسيرة ذاتيا في تلك الفترة حوالي 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب2.4 مليون هكتار و150000 عامل يعملون تحت وصاية 2300 لجنة لتسير الذاتي تابع للقطاع الاشتراكي، ويعود سبب فشل هذا النظام إلى أن الدولة منحت لممثل لها السلطة المطلقة في تسير واستغلال الأراضي وحرمت العمال من ذلك مما أدى إلى تضارب مفهوم التسيير الذاتي مع الواقع الفعلي لهذا كان لابد من البحث عن سياسة جديدة تكون أكثر شمولية للنهوض بالقطاع الزراعي والمتمثلة في الثورة الزراعية.

-الثورة الزراعية :

جاءت الثورة الزراعية لتغير الوضع القائم آنذاك، حيث قام الرئيس السابق هواري بومدين

[1]- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة :الجزائر ،2008،ص94 .

بإعلان قانون الثورة الزراعية المكون من 280 مادة بتاريخ 08 نوفمبر 1971 تحت شعار (الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها).

سبب فشل الثورة الزراعية هو تنحي الدولة عن منح المساعدات للفلاحين وهذا بسبب تجديد الملكية، كما أدت عدم المتابعة الصارمة لتطبيق السياسة الزراعية إلى تفشي ألا مبالات والإهمال والاستهلاك الذاتي للأراضي مما نتج عنه خسائر متكررة وعجز دائم للوحدات الإنتاجية التي أصبحت تحت وصاية البنك، وقد عاد الاهتمام بالقطاع الزراعي في فترة الثمانينات أين تم إنشاء البنك الفلاحي لتنمية الريفية عام 1923، وفي المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 الذي سمي قانون استصلاح الأراضي وقانون المستثمرات الفلاحية.[1]

- **قانون استصلاح الأراضي :**

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة وتملك العقارات الفلاحية واستصلاح الأراضي، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة، وحسب هذا القانون فإن الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها، وعليه فإن هذا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي.

- **قانون مستثمرات الفلاحية:**

بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الأوضاع الاقتصادية للبلد، كنا لبد من إيجاد مخرج والنهوض بالاقتصاد الوطني بطرح جملة من الإصلاحات لابتعاد عن التسيير المباشر والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، وكان من بينها إصلاح المستثمرات الفلاحية كألية جديدة للتسيير الزراعي من خلال إصدار قانون رقم 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 حيث منح للمستفيدين حق الانتفاع الدائم قابل للنقل والتنازل أو حجز الأراضي الفلاحية بغية تحقيق إنتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي.[2]

---

[1]- عمر جنينة، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة يومي 15و16نوفمبر 2011،ص10 .

[2]- عمر جنينة، مرجع نفسه، ص15 .

-التنمية الزراعية في فترة التسعينات :

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات، كان لابد من إعادة هيكلة القطاع الزراعي، من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ 18-11-1990 المتعلق بإعادة الأملاك المؤمنة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22الف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 06-01-1992 الذي يحدد شروط التنازل على الأراضي الصحراوية، وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء، شق الطرق...الخ. وهذا ما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية.[1]

-المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA سنة 2000:

جاء هذا البرنامج كعودة لبناء القطاع الفلاحي، حيث سجل هذا البرنامج نجاحا كبيرا من خلال إرجاع التربة إلى استخداماتها السابقة وشمل 3ملايين هكتار، وكان الهدف النهائي لهذا البرنامج هو رفع مداخيل الفلاحين من خلال تقديم الدعم المادي لزراعة الحبوب، الري، التشجير، استصلاح الأراضي وتكثيف الزراعة...الخ. وقد صرفت الدولة في هذه المرحلة حوالي 40مليار دينار من خلال الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة، وهذه القيمة تفوق 4 مرات ما صرف في الفترة 1995-1998 و10 مرات ما صرف سنة 1993.[2]

-برنامج دعم الإنعاش الاقتصاد (المخطط الثلاثي) 2001-2004 :

خصص له غلاف مالي أولي بملغ 525 مليار دينار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بحوالي 1216 مليار دينار، وتم التركيز من خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل، بجانب تعزيز

[1]- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص17 .

[2]- علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع إشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية يومي 25و28 جانفي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2015، ص04 .

البنى التحتية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج على مجالات أساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي: **الشكل رقم01:التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004**

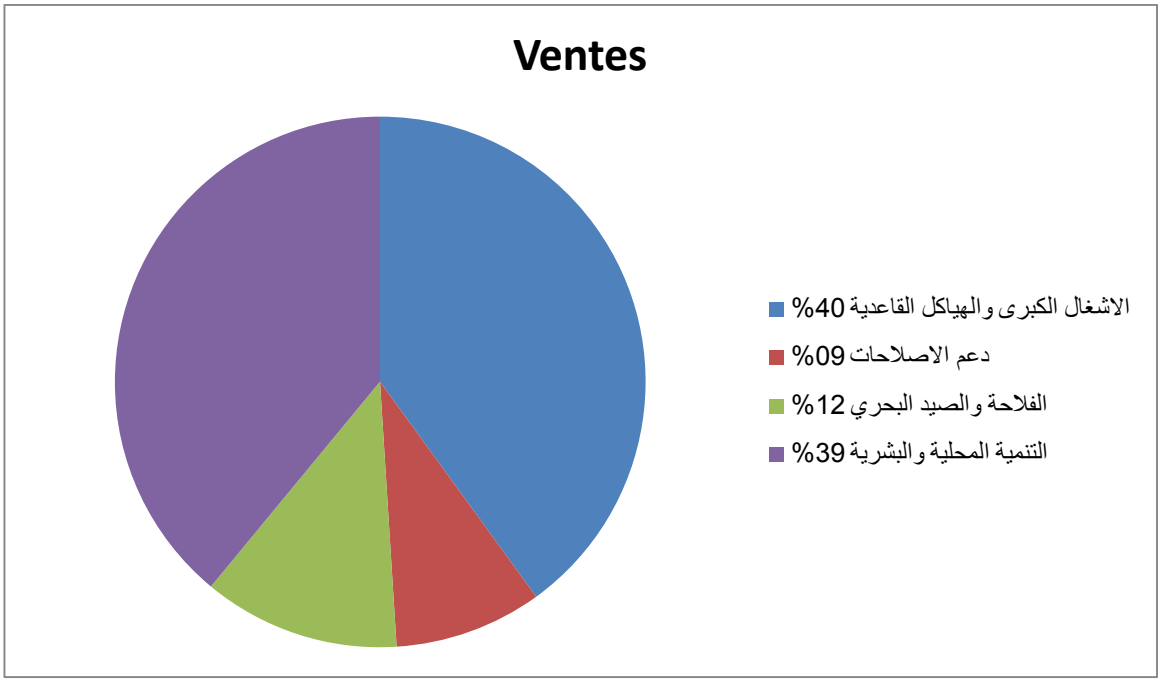

المصدر: حسب معطيات تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن القطاع الفلاحة والصيد البحري لم ينل سوى 12% من المبالغ المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وهذا راجع كون هذا القطاع استفاد من الدعم في إطار البرامج الوطنية للتنمية الريفية وبالتالي فهذا البرنامج الموجه للفلاحة والصيد البحري بمثابة دعم للبرنامج السابق الذي من أهدافه توسيع الإنتاج الزراعي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار لسكان الريف والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش خاصة للوسط الريفي وخلق مناصب شغل جديدة وتوسيع المساحات المزروعة وزيادة التشجير خاصة الأشجار المثمرة.[1]

[1]- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000- 2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة :الجزائر، العدد12، ديسمبر2012، ص253 .

-البرنامج التكميلي لدعم النمو(المخطط الخماسي الأول)2005-2009:

الذي قدرت اعتماداته المالية 4202.7 مليار دينار.[1]

وقد تم تقسيمه إلى 5 برامج فرعية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 02:التوزيع المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب القطاعات

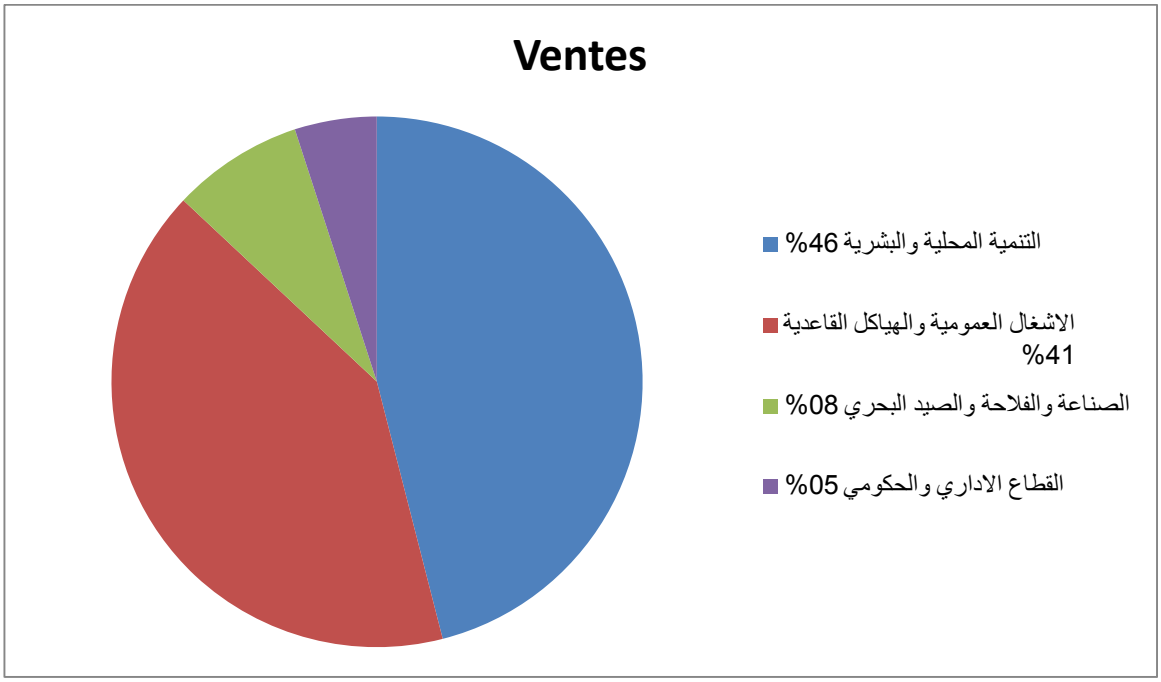

المصدر: حسب معطيات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لسنة 2007.

وقد استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري بما قيمته 312 مليار دينار من إجمالي المبلغ الموجه لقطاع الصناعة الفلاحة والصيد البحري والذي قدر ب337.2 مليار دينار بما يعادل 8% من إجمالي المبلغ المخصص لهذه المرحلة وهي نسبة ضعيفة جدا لمثل هذين القطاعين.

-التنمية الزراعية بعد 2009 :

ان الهدف السياسي لسياسة الزراعية بعد 2009 هو التأكيد على الهدف الأساسي الذي اتبعته الجزائر منذ الاستقلال وهو تعزيز استدامة الأمن الغذائي الوطني مع التأكيد على ضرورة

[1]- بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص254 .

تحويل الزراعة إلى قاطرة النمو الاقتصادي العام وتتمثل سياسة التجديد الزراعي والريفي في ركيزتين أساسيتين التي تعتبر أداة لتحقيق السيادة الغذائية وهي :[1]

✓**التجديد الزراعي:** يرتكز التجديد الزراعي على تطوير الاقتصاد وربحية القطاع لضمان الأمن الغذائي في البلاد على نحو مستدام، وتشجيع تكثيف وتحديث الإنتاج في المزارع وإدماجها لإعادة تركيز العديد من الإجراءات لدعم الاستثمارات في القطاع لإنتاج قيمة مضافة على طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، والهدف هو تحقيق التكامل بين الجهات الفاعلة لتحقيق النمو المستدام والإنتاج الزراعي المستدام، وقد أعطيت الأهمية لمنتجات استهلاكية واسعة منها :الحبوب، البقول، الحليب، اللحوم الحمراء البيضاء، البطاطا، الطماطم الصناعية، الزيتون، النخيل، البذور...الخ.

✓**التجديد الريفي:** هو منهج جديد لتنمية المستدامة للريف من اجل تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهو موجه لجميع الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في المناطق الريفية، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تكون فيها ظروف الحياة والإنتاج صعبة (الجبال، السهول، الصحراء).من خلال مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والجمعيات المهنية والمنظمات المزارعين والحرفيين والخدمات الفنية والإدارية ومؤسسات التدريب والبنوك...الخ. على الرغم من أن الزراعة ضلت عنصرا قويا من النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، فإن التجديد الريفي يوسع نطاقه إلى القطاعات الأخرى من الأنشطة الريفية كالحرف ومياه الشرب والكهرباء وتطوير التراث الثقافي وما إلى ذلك، وتعزيز الطبيعة المشتركة بين القطاعات.

-برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني)2010-2014:

أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، سطر له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار، وقد قسم على 3 برامج فرعية.[2]

[1] Ministère de l'agriculture et de développement rurale ,le renouveau agricole et rurale en marche :revue et perspectives ,mai 2012,p8.

[2] - بوفليح نبيل، مرجع سبق، ص255.

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 03:برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

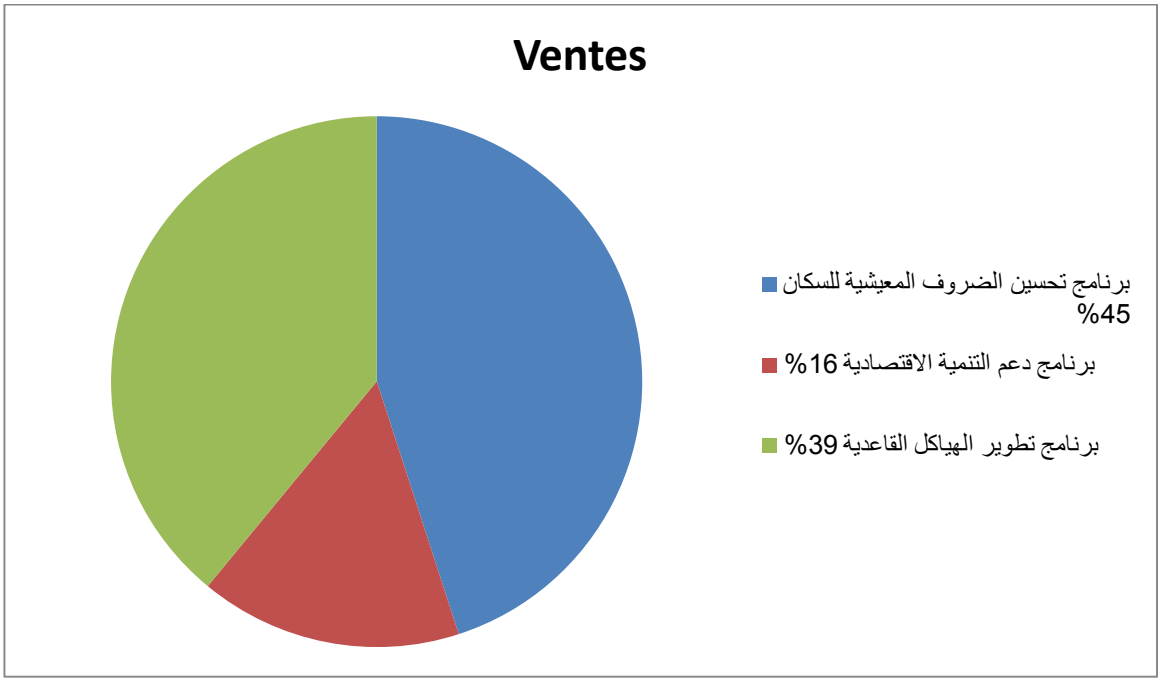

المصدر: بناءا على معطيات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

حيث تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره 3500 مليار دينار لدعم 3 فروع قطاعية هي الفلاحة والتنمية الريفية ب 1000 مليار دينار والقطاع الصناعي العمومي ب2000 مليار دينار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل ب500 مليار دينار، ورغم هذا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي والزراعي إلا انه لم يحقق النتائج المرجوة منه فالقطاع الزراعي في الجزائر مرتبط بالتقلبات المناخية والتي انعكست سلبا على تطوره خاصة في الفترة الممتدة من2010-2014، كما يعد تأثير القطاع الزراعي ضعيفا جدا على معدل النمو الاقتصادي إذا ما قمنا بمقارنته بالقطاعات الأخرى سوى الصناعية أو الخدماتية أو الطاقوية، فنسبة المساهمة في الناتج الخام جد ضعيفة وهذا ما بينته مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا هذا الفصل تحدثنا على التأمين الفلاحي حيث يعرف كما يلي: وسيلة تهدف الى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع اعباء هذه الخسائر على مجموعة من المشاركين.

حيث تكمن اهميته في:

- يساعد على التوسع الفلاحي والاستثمار في المناطق الريفية.
- يؤدي الى الامن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث.

كما تحدثنا على التنمية الزراعية وهي: مجموعة من السياسات والاجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي مما يؤدي الى استخدام احسن للموارد الزراعية المتاحة.

وتتمثل اهدافها فيما يلي:

- زيادة الدخل الوطني الزراعي.
- زيادة الانتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة

تمهيد:

تحدثنا في الجانب النظري على أهم الأسس لبحثنا، المتمثلة في التأمين ودوره في التنمية الزراعية، ومن أجل تحقيق الأهداف سنقوم بدراسة ميدانية على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وعرض النتائج المتواصل إليها.

حيث قسمنا الفصل الثاني إلى مبحثين هما:

- **المبحث الأول:** التأمين الفلاحي في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** دراسة حالة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

المبحث الأول: التأمين الفلاحي في الجزائر.

يشغل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وكذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، لكن عدم فعاليته كلف الكثير، فالجزائر تحتل اليوم المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، لذا وجب التوصل إلى مخرج في اسرع وقت ممكن، وفي اطار برامج تسوية الاقتصاد الوطني تبنت الدولة سياسة الانعاش الاقتصادي وضمن هذا الأخير برمجت عدت مشاريع تنموية.

والقطاع الزراعي كغيره كان له نصيب في هذا المجال نظرا لما يكتسبه من اهمية اقتصادية خاصة في الفترة الاخيرة بعد تراجع القطاع الصناعي، حيث حضي القطاع منذ عام 2000 بمخطط يتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يندرج ضمن مسعى اعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: منتجات التأمين الفلاحي الجزائري.

سنتطرق إلى أهم منتجات التأمين الفلاحي من خلال هذا المطلب:

-عرض منتجات التأمين الزراعي: سنقوم بعرض بعض منتجات التأمين الزراعي التي تسوق من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA من خلال الجدول التالي:

الجدول 01: اهم منتجات التأمين الزراعي.

التأمين على الانتاج النباتي	التأمين على الانتاج الحيواني	التأمين ضد المخاطر الصناعية	التأمين على السيارات	تامين الاخطار العادية
-التأمين الزراعي الشامل -التأمين الشامل النخيل	-التأمين الشامل الابقار -التأمين الشامل الاغنام	-التأمين ضد الحريق والانفجار -التأمين على خسارة الاستغلال	-تامين المقطورة -تامين الجرارات والمعدات الزراعية -تامين المعدات	-تامين المسؤولية المدنية للمزارع -تامين المسؤولية المدنية للفروسية

–التأمين الشامل بطاطا –التأمين ضد البرد –التأمين ضد البرد والحريق معا –التأمين ضد احتراق المحاصيل –تامين شبكة الري اثناء التشغيل –تامين اشجار الفاكهة –تامين الشامل الطماطم –تامين الشامل الزيتون –تامين البيوت البلاستيكية	–التأمين الشامل الخيول –التأمين الشامل الجمال –التأمين الشامل الدواجن –التأمين الشامل تربية النحل –التأمين الشامل الديك الرومي	بعد الحريق	الزراعية المؤجرة	–تامين المسؤولية البيطرية –تامين متعدد الاخطار للسكان –تامين الاضرار الناجمة عن المياه

Source: Ministère de l'agriculture et du Développment Rual Assurances Agricoles ,12/05/2018.

المطلب الثاني: عقود تامين الفلاحي

– **التأمين ضد البرد:** تضمن شركة التأمين الاضرار الناجمة عن الفعل الالي لحبات البرد على المحاصيل، مثل: الحبوب، البقول، الاعلاف، الخضراوات والاشجار، الزهور، او على البيوت البلاستيكية.[1]

– **التأمين ضد العواصف:** تضمن شركة التأمين الاضرار او الخسائر في الكمية التي تسببها الرياح القوية والتي تؤدي إلى اتلاف جزئي اوكلي للنباتات، وكذا الاشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية والمشاتل...الخ.[2]

– **التأمين ضد الفيضانات:** يضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، الاشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البطاطا، البيوت البلاستيكية، وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه لها، او تسرب في القنوات تحت الارضية، او قنوات صرف المياه، او فيضانات مياه البحر والانهار، الينابيع، البرك، البحيرات.

– **التأمين ضد الجليد:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن تغير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد على اجزاء النباتات(البطاطا، البقوليات...) والاشجار المثمرة والمشاتل.[3]

– **التأمين ضد الثلج:** يغطي هذا العقد خسارة الكمية الناتجة عن انهيار اسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها، مما يؤدي إلى تضرر المحاصيل.

– **التأمين ضد السيروكو:** يضمن هذا العقد خسارة الكمية الناجمة عن هبوب الرياح الساخنة والجافة، والتي تصيب اجزاء النباتات فوق الارض، والاشجار المثمرة.[4]

---

[1] - Boulahia Latifa ,Contribution Des Assurance Agricoles Au Développent Rual Durable En Algérie ,These De Magister pour L'obtention Du Diplôme De Magister En Aménagement Du Territoire ,Université M'entouri –Constantine,2008,p30.

[2] - Abderrahmane Bourrade ,offre Nationale En Matirai D'assurance Agricole ,Séminaire Sur Les Risques Agricoles- Assurances Et Réssurance,10juin2007 ,Alger,p06.

[3] –عامر أسامة، مرجع سابق، ص05.

[4] فاطمة الزهراء طاهري، مرجع سابق، ص380. –

– **التأمين ضد الامطار**: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن سقوط الامطار على التمور الناضجة وبالتالي الاضرار بها.

– **التأمين ضد الشمس:** يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على اوراق الاشجار المثمرة والكروم مما يؤدي إلى احتراقها.[1]

– **التأمين ضد هلاك الحيوانات:** تضمن شركة التأمين فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعي او عن حوادث او امراض، ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية او تحديدا للأضرار اذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية او من شركة التامين.

–**التأمين الشامل للدواجن:** الضمان يغطي الوفيات الناتجة عن الامراض والتسمم، واوامر الضبح من السلطات العمومية او شركة التامين.[2]

المطلب للثالث: المؤسسات التأمينية الفلاحية في الجزائر.

في هذا المطلب نقسم مؤسسات التأمين الفلاحي في الجزائر إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والمؤسسات التأمينية الأخرى.

–**الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي:** هو شركة تأمين تعاونية و لها أكثر من 30 سنة خبرة في مجال التأمينات الفلاحية.

-عنوان المقر الإجتماعي: 24 شارع فيكتور إيقو الجزائر العاصمة

-البريد الإلكتروني: cnma cnma.dz

-موقع الإنترنت: WWW.CNMA.DZ

أنشأ الصندوق التأمين الفلاحي في بداية القرن العشرين وكان يخضع لتنظيمات الأمر المؤرخ في 08 جويلية 1901 والمطبق على الجمعيات والمنظمات المهنية والذي يعطيها طابع تجاري ولا يهدف إلى الربح في بداية نشاطها وفي سنة 1907 كانت تهتم بالتأمين ضد البرد ثم ضمت التأمين ضد الحريق في سنة 1912.

[1]– الأمر رقم95– 07، المادة 49، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد13، 08– 03– 1995، ص11 .

[2]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر رقم 64– 72 الصادر في 02 ديسمبر المتضمن انشاء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، الجزائر، العدد83 1972، ص05 .

وفي سنة 1972 و بمقتضى القرار 72-64 المؤرخ في 02 ديسمبر1972 الذي يسمح بإدماج ثلاث شركات كانت تنشط في القطاع من أجل تكوين الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي هذه الشركات هي:

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين التعاضد الفلاحي (CCRMA) لإفريقيا الشمالية و الذي انشأ في 1917 بعد الإتحاد بين الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين ضد البرد في 1907 و الصندوق المركزي لتأمين الحريق و حوادث القانون الجماعي في 1912.
- الصندوق المركزي للتعاضد الاجتماعي الفلاحي (CCMSA) و الذي أنشأ سنة 1949.
- صندوق التعاضد الفلاحي للتقاعد (CMAR) و الذي أنشأ سنة 1958.

التعاضد الفلاحي نظم في الصندوق الوطني و الصناديق الجهوية بالأمر 72/64 في 1972/12/02 بهدف حماية ممتلكات و ثروات الأشخاص في الريف و الأنشطة الفلاحية و الأنشطة الموازية (التأمينات الفلاحية - تقاعد و التأمينات الاجتماعية).

و تحول فيما بعد تأمين الأشخاص لصلاحية تسيير مؤسسات أخرى كالتقاعد الذي عاد إلى الصندوق الوطني للتقاعد CNR سنة 1995.

اليوم وبعد أن انتقل تسيير التأمينات الاجتماعية إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS الصندوق الوطني للتقاعد CNR التأمينات الفلاحية ترجع تاريخيا لأول صندوق للتعاضد الفلاحي سنة 1903.

النصوص القانونية المنظمة لعمل الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي أفريل 1995 وضعت العمليات البنكية أكثر من التأمينات الاقتصادية.

الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA يقدم خدماته من خلال شبكة تتكون من 67 صندوق جهوي للتعاضد الفلاحي CRMA و مكاتبها المحلية عبر كافة التراب الوطني.

- الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني التعاضد الفلاحي:

- **قانون انشاء الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي**

إن صندوق التعاضد الفلاحي نظم بالأمر رقم 72/64 المؤرخ يوم 1972/12/02 و المطبق بالمنشور رقم 95/97 بتاريخ 1995/04/01 المعدل بنصوص رقم 99/273 حددت

ترتيب الصناديق و الرابط القانوني و التسلسلي بينها كونها " شركة مدنية ذات شخصية قانونية بصبغة التعاضد ذات رأس مال غير ثابت ":

المادة 1، ملحق 1: الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA يتكون من مجموعة صناديق جهوية للتعاضد الفلاحي CRMA التي تحدد نفسها برأسمالها الإجتماعي.

المادة 3: صناديق التعاضد الفلاحي شركات مدنية ذات شخصية قانونية و رأسمال متغير و هي ليست من أجل الربح.

- **تسيير وهيكلة التعاضد الفلاحي CNMA:**

الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي يديره مجلس الإدارة الذين ينتخبون من بين رؤساء الإدارة للصناديق الجهوية و تدار من طرف مدير عام يعين بمرسوم رئاسي بناءا على إقتراح من وزير الفلاحة و التنمية الريفية.

مجلس إدارة الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي يتكون من 12 عضو 09 منهم يتم إنتخابهم و 03 يعينهم وزير الفلاحة و التنمية الريفية.

- **الهيكل الإداري للصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي يتشكل كمايلي:**

- **المديرية العامة**
- **الأقسام التقنية**

– مديرية تأمين الحيوانات.
– مديرية تأمين النبات.
– مديرية تأمين السيارات.
– مديرية تأمين النقل البحري.
– مديرية تأمين الحرائق ، الحوادث و الأخطار المتعددة (I.A.R.D).
– مديرية إعادة التأمين و الإحصاء.

- **الأقسام المركزية**

– مديرية الابتكار و الوقاية.
– مديرية الإعلام الآلي.
– مديرية المحاسبة و المالية.

- مديرية الشبكات و مراقبة التسيير.
- مديرية التسويق.
- مديرية التفتيش العام.
- مديرية الموارد البشرية و التكوين.
- مديرية الموارد العامة.
- مديرية الشؤون القانونية و المنازعات.
- مديرية وحدة الطباعة.
- مديرية التأثيث و الإستثمار.
- مديرية الأمن الداخلي للمؤسسات.
- **نشاطات الصندوق الوطني التعاضد الفلاحي:**

- **أنشطة الصندوق الوطني التعاضد الفلاحي:**

حتى سبتمبر 1995 نشاطات التعاضد الفلاحي توافقا مع الأمر 72/64 في 02 ديسمبر 1972 تتألف من تأمين الممتلكات و تأمين الأشخاص.

تم نقل أنشطة الضمان الاجتماعي الفلاحي بموجب القرار بين الوزارات رقم 05 في 18 فيفري 1995 إلى نظام الضمان الاجتماعي العام (CNR – CNAS).

بنك الجزائر بالتنظيم رقم 01-95 في 28 فيفري 1995 قرر ربط الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بعمليات بنكية التي تطور القرض الفلاحي التعاضدي في الفلاحة و ما شابه من النشاطات.

و بالإضافة تلقى من مجلس القرض و النقد (C.M.C) في 26 جوان 1997 الموافقة على شركة ذات أسهم برأسمال 000 000 650 1 دج، (SALEM). و الحصص هي 000 000 000 1 دج من الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي و 000 000 650 دج من البنوك (... BADR. CPA. CNEP).

في ماي 2003 قبل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي من بنك الجزائر في سوق المال كممول و في سنة 2006 النشاط البنكي (CAM) تم فصله عن الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

و من جهة أخرى يسير أرصدة جهات عمومية في برنامج تطوير الفلاحة و دعم الفلاحين، التسيير المالي لأموال الدولة.

في 2012 نشأت (التعاضدي) برأسمال يقدر ب 800 مليون بعد موافقة وزارة المالية رقم 02 في 05 جانفي 2012، الذي أعطى الحق للمؤسسة الشخصية المعنوية صلاحيات التأمين على الأشخاص(حوادث، أمراض، المتابعة، تأمين الحياة و الوفاة.....).

- **استراتيجية الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي:**

الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وضع أولوية لتطوير القطاع الفلاحي و الريفي عن طريق:

-تحريك شبكة التعاون و التعاضد الفلاحي.

-تطوير ديناميكية العمل التعاضدي و الجماعي بالتضامن الفلاحي و الريفي.

-عروض صحية و بيطرية للمشاريع الإقتصادية لفائدة الفلاحين.

- تطوير العمل التأميني و تحديثه.

-تنويع مصادر المنتوج التأميني.

-عروض ترويجية للمتابعة و التأمين لعالم الفلاحة و الريف.

-التواجد في الأماكن حيث الإطلاع عن كثب عن الأخطار المختلفة.

وبين وظائف هذا الصندوق مايلي:

– دعم تامين القطاع الفلاحي الذي يعتبر من اهم القطاعات التي تحضى بدعم الدولة، ويقوم بالتأمين الاجتماعي والتأمين على الاملاك.

– تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة، وذلك بانشاء وتسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الاضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث.

– تمويل مشاريع الفلاحة عن طريق القرض الفلاحي التعاوني لتوزيع الخطر، القروض غير المسددة عن طريق صناديق ضمان القروض وهما:

–صندوق الضمان الفلاحي.

–صندوق كفالات الاستثمارات الفلاحية.

- مؤسسات تأمينية أخرى:

- **صندوق الضمان الفلاحي FGA:**

تأسس بمرسوم 82-87 المؤرخ في 14-04-1987 وهو مكلف بضمان وكفالة قروض الاستثمار و الاستغلال التي يمنحها بنك الفلاحة للمنخرطين في الصندوق، ويمثل امتيازا للفلاحة كي تحظى باستمرارية منح القروض لها ففي حالة عجز الفلاح عن تسديد ديونه يؤدي بجدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق والامتياز الثاني يمكن من اعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العائدة للبنك كتأمينات حقيقية، تأمينات شخصية وضمان الصندوق الكافي.[1]

- **صندوق الضمان الفلاحي ضد الكوارث الفلاحية FGSAZ:**

تأسس نظريا بموجب المادة 20من قانون المالية لسنة1982 ولكنه لم يوجد بصورة فعلية إلا بعد مرور سنتين ونصف، وذلك بصدور مرسوم تنفيذي رقم 90-158 المؤرخ في 16-05-1990، المتضمن تحديد كيفيات تنظيمية وعملية، يتمثل مجال تدخله في تعويض الخسائر المادية التي تصيب المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الزراعية غير القابلة للتأمين بنسبة 46% من قيمة الخسائر، نظرا لضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفهم وارتفاع قيمة الخسائر.

المادة 04 من المرسوم 90-158 المؤرخ في 16-05-1990 تتضمن مبادئ صندوق ضمان الكوارث الفلاحية حيث تشكل التعويضات في اطار هذا الصندوق مساعدة تقدمها السلطات العمومية في اطار التضامن الوطني اتجاه الفلاحين بحيث يكون نشاطها حيويا، وهدف الصندوق هو التعويض عن الاضرار المادية التي تمس المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الطبيعية وغيرها.

المطلب الرابع: واقع التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2004-2017:

يعد التأمين من أهم عناصر التنمية الزراعية في الجزائر، فهو يشكل وسيلة مالية لان التعويضات تجعل دخل الفلاح اكثر استقرارا ، فالفلاح الذي يتعرض لخسارة يتلقى تعويضا يمكنه

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 90- 185 المؤرخ في 26- 05- 1990 المتعلق بتنظيم الصندوق الضمان للكوارث الطبيعية، الجزائر، العدد 22، 1990، ص26 .

من معاودة نشاطه، كما انها تشكل ضمانا للحصول على القروض فهي تزيد من ملائة الفلاح، غير انه لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من سوق التأمين ككل قدرت ب 1.30% من سوق التأمين في سنة 2006[1]

واكبر نسبة للتأمين الفلاحي سجلت 2002 بسبب العدد الكبير من البرامج المدعمة من طرف البرنامج الوطني للدعم الفلاحي و التطوير الريفي والممول من قبل الصندوق الجهوي، وبنك التنمية الريفية، حيث كان التأمين شرط للاستفادة من التمويل المقدم من الجهتين، حيث بلغ التأمين الفلاحي 5% من سوق التأمين الكلي في سنة 2000، و7.09% في سنة 2001.

في السنوات الاخيرة ظهر متعاملان آخران في هذا السوق هما الشركة الوطنية للتأمين SAA والجزائرية للتأمين.

الجدول الموالي يوضح نسبة رقم أعمال التأمين الفلاحي إلى إجمالي رقم الأعمال في قطاع التامين2004/2017:

جدول رقم 02:

الوحدة مليون دج.

السنة	رقم اعمال قطاع التأمين(01)	رقم اعمال التأمين الفلاحي (02)	النسبة (2)/(1)%
2004	**36.91**	**0.993**	**2.69**
2005	**41.75**	**0.780**	**1.87**
2006	**46.54**	**0.604**	**1.30**
2007	**53.63**	**0.544**	**1.01**
2008	**67.66**	**0.759**	**1.12**
2009	**77.05**	**1.044**	**1.34**
2010	**81.08**	**1.237**	**1.53**

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 20من المرسوم التنفيذي رقم 90- 185 المؤرخ في 26- 05- 1990 المتعلق بتنظيم الصندوق الضمان الكوارث الطبيعية، الجزائر، العدد22، 1990، ص26.

1.86	1.626	87.32	2011
2.26	2.244	90.66	2012
2.45	2.972	99.38	2013
2.567	2.766	107.74	2014
3.96	4.2	113.96	2015
2.51	3.37	133.9	2016
2.06	2.1	101.74	2017

1-Sources:conseil National Des assurances ,le marche Algérien Des Assurances En 2011-2017 ,p03.

Ttp://WWW.cna.Dz/Content/Download/9271/58993/Version/1/File/Notes.

من خلال الجدول نلاحظ ان قطاع التأمين عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2004-2017 غير ان التأمين الفلاحي يبقى ضعيف مقارنة بالقطاعات الاخرى، فخلال السنوات الاولى نلاحظ تراجعه حيث بلغ سنة 2007، 544 مليون دج وهو ادنى مستوى عرفه التأمين الفلاحي خلال هذه الفترة.

حقق قطاع التأمينات الفلاحية مبلغ 759 مليون دج سنة 2008 مسجلا بذلك نسبة نمو تقدر ب39.44%مقارنة مع سنة 2007.

حيث نلاحظ ان التأمين الفلاحي شهد ارتفاعا ملحوظا بعد سنة 2008 ،وهذا راجع للأسباب التالية:

- الاهتمام المتزايد بالزراعة، وكذالك بنوعية البيئة الفلاحية يجعل التأمين احد مكونات العملية الانتاجية.

- تطوير نماذج تامين فلاحي عملية مغرية للمؤمن له مثل: التأمين على المؤشر وربط التأمين بالاقتراض مثلا.

المبحث الثاني:دراسة حالة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة

المطلب الأول: تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة:

الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بالمسيلة أنشأ بتاريخ 1992/01/04 ، مقره الرئيسي وسط مدينة المسيلة ، بالضبط في الحي الإداري.

الشكل رقم 04 :مقر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة.

يتكون حاليا من 26 مكتب محلي يغطي جميع دوائر ولاية المسيلة.

الشكل رقم 05 : شبكة الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بالمسيلة

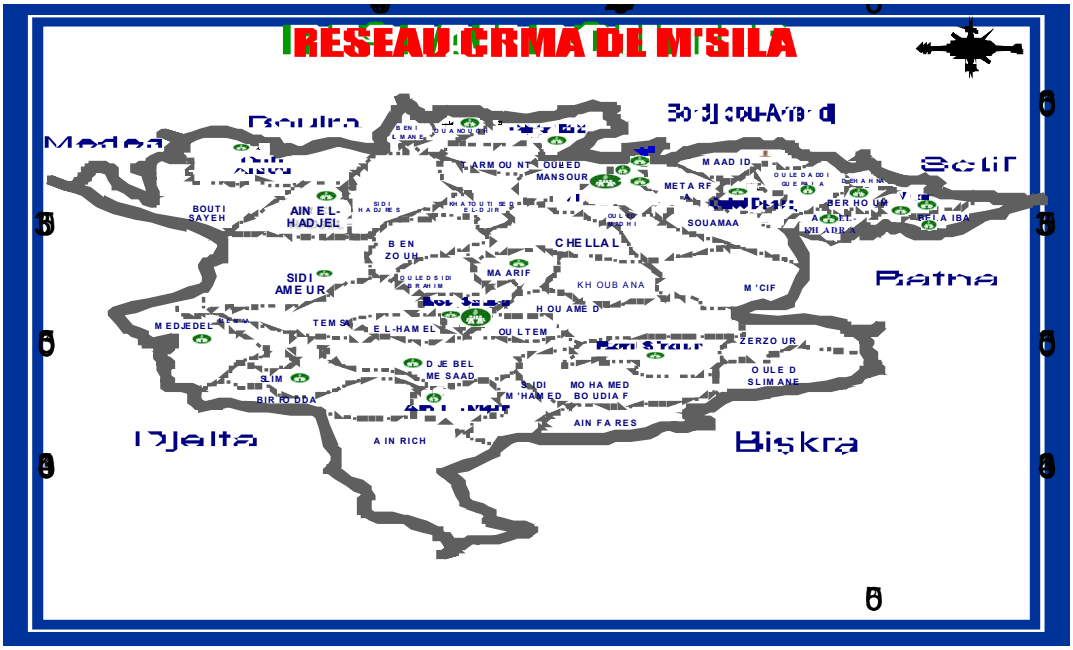

عدد

العمال ستون 60 عامل يتوزعون كما يلي:

- 02 إطـارات سـامـيـة.
- 40 إطـــــــار.
- 16 عـــون مـؤهـل.
- 06 عـــــون إدخـــال.
- 04 موظف فـي اطـــار عقود إدمـاج الشباب CTA.

- **الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بالمسيلة**

الشكل رقم 06 : تنظيم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بالمسيلة .

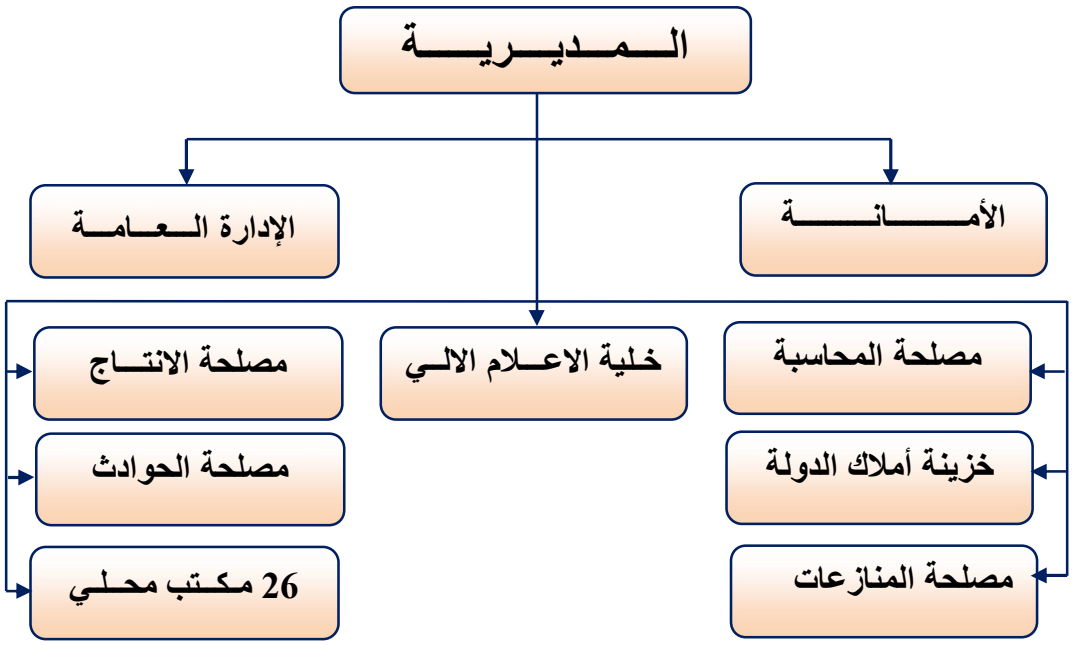

في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بالمسيلة 6620 مشترك ، 18.677 قسم اجتماعي برأسمال يقدر بـ 000 750 37 دج و مجلس يتكون من 150 عضو و مجلس إدارة بـ 05 أعضـاء ينتخبون من طرف هذه الأخيرة و الخمس المنتخبون ينتخبون رئيس مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: تحليل البيانات العامة

في هذا المطلب سنتطرق إلى تحليل تطور رقم الاعمال للتامين لمؤسسة CRAMA:

1 – نشاط 2010:

جدول رقم 03: رقم الاعمال لسنة 2010 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة

الفرع	رقم الاعمال	النسبة %
تامين السيارات	125790189.86	%61.98
الحرائق	8165175.14	%4.02
المنتجات النباتية	4034172.25	%1.99
الاخطار المتعددة	877576.52	%0.43
تامين الاشخاص	60651516.52	%29.88
المنتجات الحيوانية	951831.43	%0.47
تامين الابقار	875873.33	%0.43
الكوارث الطبيعية	1406551.08	%0.69
النقل	170680.00	%0.09
المشاريع	49375.00	%0.02
المجموع	202972941.13	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الصندوق.

.الشكل رقم 07: النسبة المئوية لرقم الاعمال2010

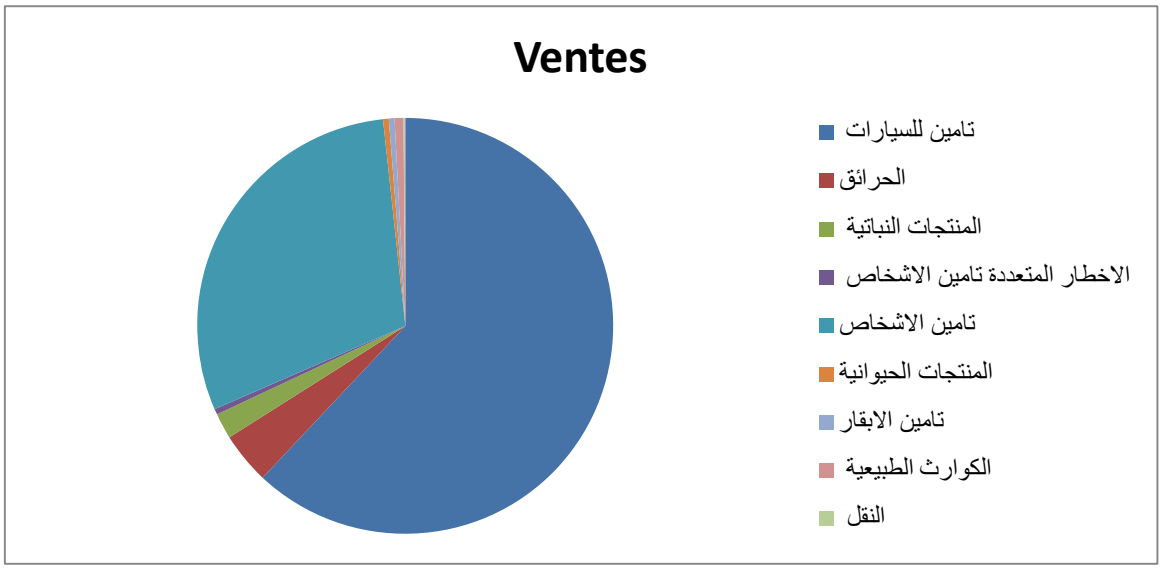

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 03

بالإطلاع على الجدول السابق نلاحظ ان الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لمدينة المسيلة سجل .قسط كلي قدر ب 202972941.13 دج

2- نشاط 2011:

جدول رقم 04: رقم الاعمال لسنة 2011 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي باالمسيلة

الفرع	المجموع	النسبة %
تامين السيارات	39951540.68	%43.32
الحرائق	9563370.38	%10.37
المنتجات النباتية	3338303.60	%3.62
الاخطار المتعددة	8259882.72	%8.95
تامين الاشخاص	6530360.85	%7.08
المنتجات الحيوانية	4217605.32	%4.57
تامين الابقار	15357040.14	%16.65
الكوارث الطبيعية	3363911.64	%3.65
النقل	60500.00	%0.07
المشاريع	1582991.46	%1.72
المجموع	92225506.79	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الصندوق

.الشكل رقم08: النسبة المئوية لرقم الاعمال 2011

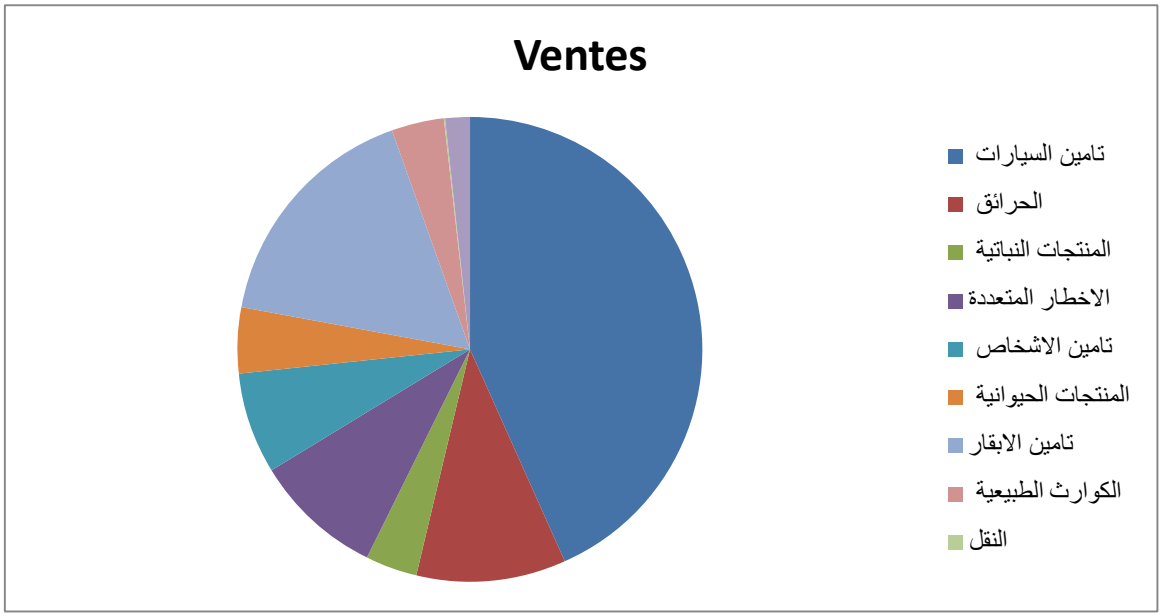

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 04

بالاطلاع على الجدول السابق نلاحظ ان الصندوق سجل انخفاضا في مبلغ القسط الكلي ب.110774434.34 دج مقارنة بسنة 2010

3- نشاط 2012:

جدول رقم05:رقم الاعمال لسنة 2012 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة

الفرع	المجموع	النسبة %
تامين السيارات	195785082.18	%64.31
الحرائق	10862071.57	%3.57
المنتجات النباتية	201109.16	%0.66
الاخطار المتعددة	65103159.09	%21.38
المنتجات الحيوانية	7384333.22	%2.43
تامين الابقار	17370993.12	%5.71
الكوارث الطبيعية	4195998.96	%1.38
النقل	450716.00	%0.15
المشاريع	1259931.59	%0.41

المجموع	304423375.89	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الصندوق

الشكل رقم09: النسبة المئوية لرقم الاعمال 2012

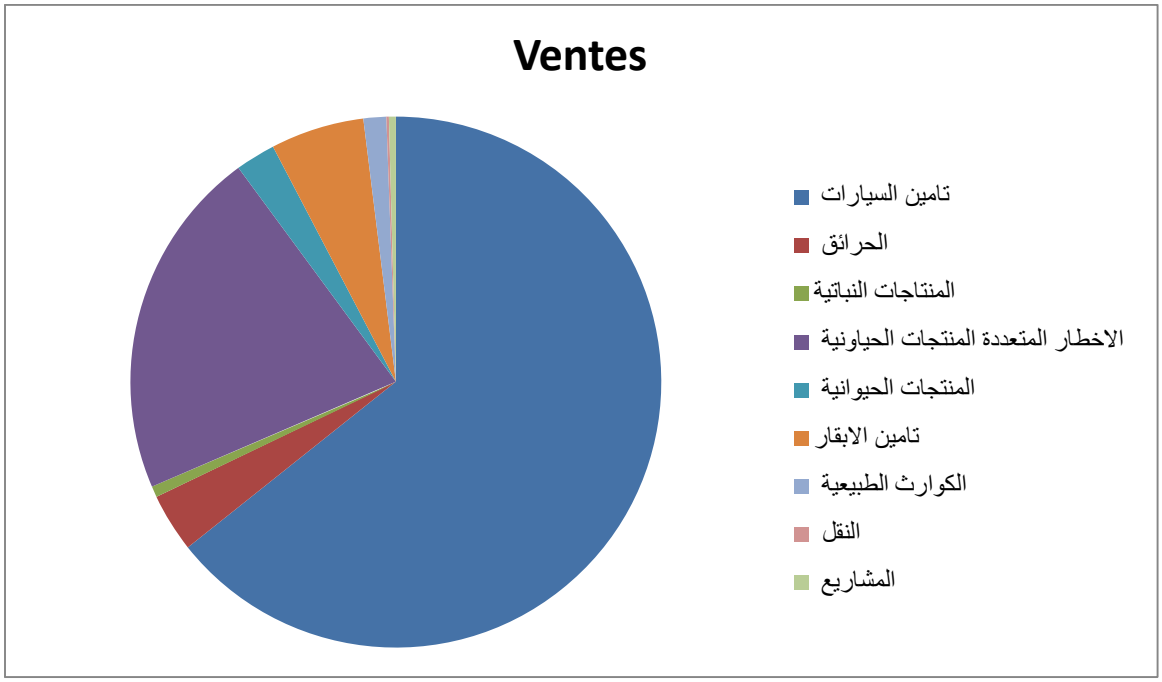

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 05

نلاحظ من الجدول السابق ان الصندوق سجل قسط كلي قدر مبلغه ب304423375.89 بزيادة تقدر ب212197869.1 مقارنة بنسبة 2011.

4- نشاط 2013:

.جدول رقم 06: رقم الاعمال لسنة 2013 لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة

الفرع	المجموع	النسبة %
تامين السيارات	249566803.60	%70.14
الحرائق	8462922.24	%2.38
المنتجات النباتية	1163384.70	%0.33
الاخطار المتعددة	66115913.83	%18.58
المنتجات الحيوانية	5501268.94	%1.55

تامين الابقار	19559189.85	%5.50
الكوارث الطبيعية	3008852.28	%0.85
النقل	971292.00	%0.27
المشاريع	1439688.04	%0.40
المجموع	355789315.48	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الصندوق

الشكل رقم10: النسبة المئوية لرقم الاعمال 2013.

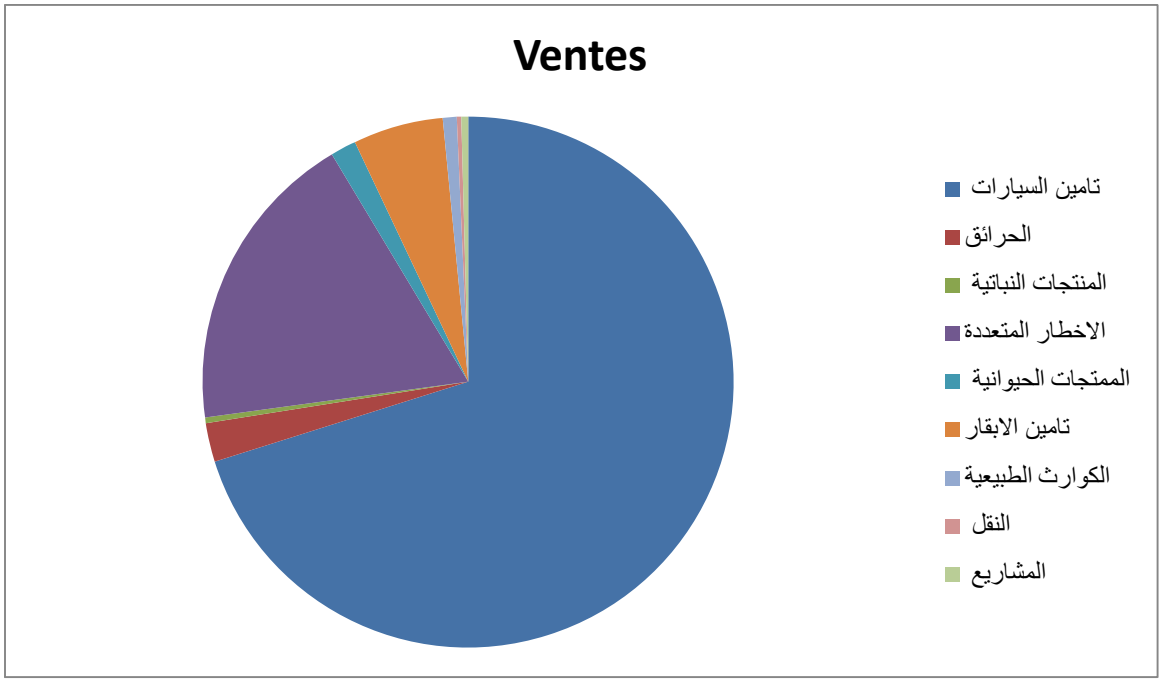

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 06

نلاحظ من الجدول السابق ان الصندوق سجل قسط كلي قدر ب 355789315.48 حيث ارتفع بمبلغ 51365939.59 مقارنة بسنة 2012.

5-نشاط 2014:

جدول رقم 07: رقم الاعمال لسنة 2014 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة

الفرع	المجموع	النسبة %
تامين السيارات	285341059.31	%68.21
الحرائق	17925485.34	%4.29
المنتجات النباتية	2048493.27	%0.49
الاخطار المتعددة	63860320.72	%15.27
المنتجات الحيوانية	16358000.64	%3.91
تامين الابقار	24217538.01	%5.79
الكوارث الطبيعية	4869326.16	%1.16
النقل	1248439.44	%0.30
المشاريع	2439421.48	%0.58
المجموع	418308084.37	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الصندوق

الشكل رقم11: النسبة المئوية لرقم الاعمال 2014.

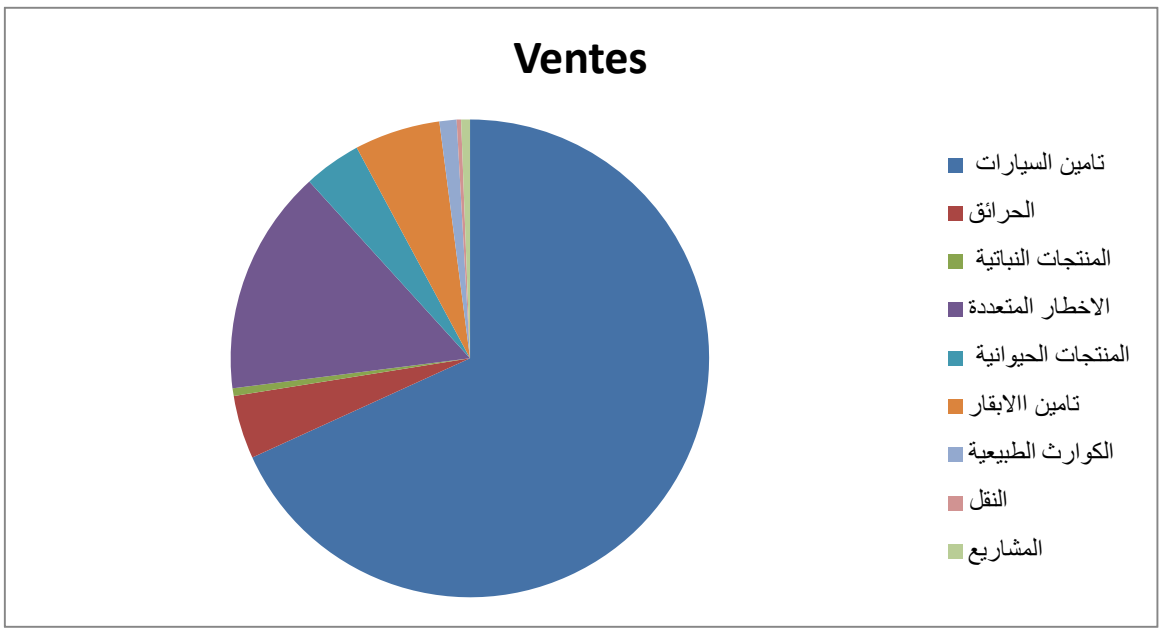

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 07

نلاحظ من الجدول السابق ان الصندوق في سنة 2014 سجل قسط كلي قدر ب 418308084.37 دج بزيادة تقدر ب 62518768.89 دج مقارنة بسنة 2013

وهذا دليل على زيادة ثقافة التأمين الفلاحي لدى الفلاح.

6- نشاط 2015:

جدول رقم 08: رقم الاعمال لسنة 2015 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة

المجموع	النسبة %
401939685	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الصندوق

في هذه السنة سجل الصندوق مبلغ 401939685 كقسط كلي حيث شهدت هذه السنة انخفاضا قدر ب16368399.37 دج مقارنة بسنة 2014.

7- نشاط 2016

الجدول رقم 09: رقم الاعمال لسنة 2016 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة

الفرع	المجموع	النسبة %
تامين السيارات	319127908.26	%85.76
الحرائق	858697.58	%0.23
منتجات نباتية	2237755.30	%0.60
اخطار مختلفة	13256971.44	%3.56
منتجات حيوانية	26862138.97	%7.21
CAT/NAT	2741943.87	%0.73
نقل	6230480.83	%1.67
تأمينات اخرى	774131.37	%0.20
المجموع	372090027.62	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الصندوق

الشكل رقم 12: النسبة المئوية لرقم الاعمال لسنة 2016.

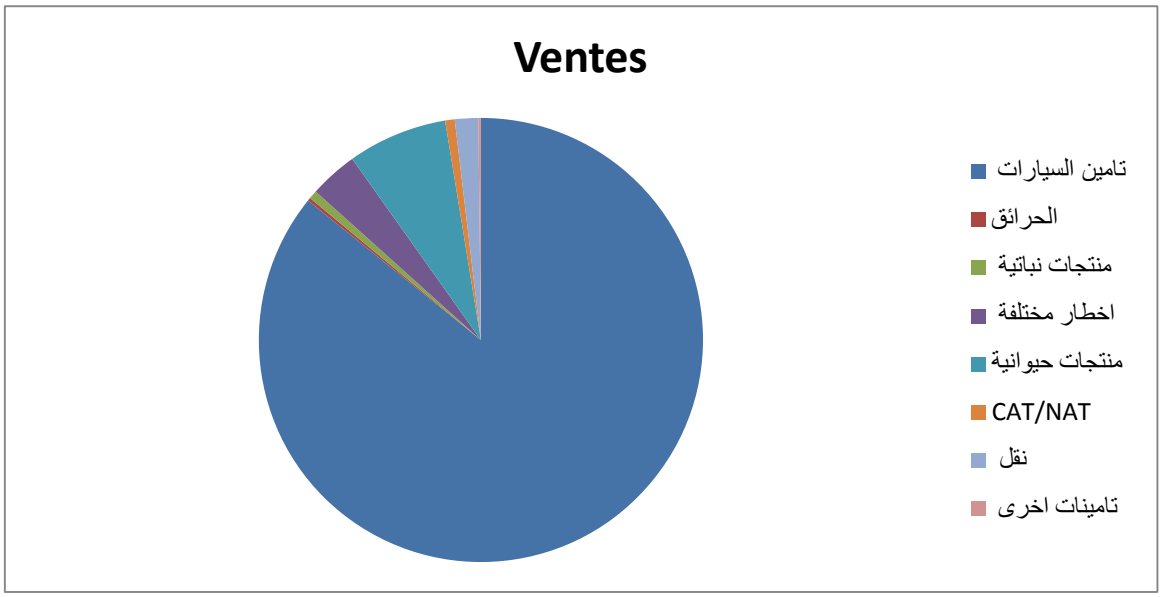

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 09

سجل الصندوق مبلغ 372090027.62 كقسط كلي حيث انخفض بمبلغ 29849657.38 دج مقارنة بسنة 2015.

8- نشاط 2017:

جدول رقم 10: رقم الاعمال لسنة 2017 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة

الفرع	المجموع	النسبة %
تامين السيارات	341475525.27	%86.88
الحرائق	6700246.41	%1.70
منتجات نباتية	1492358.53	%0.37
اخطار مختلفة	6036636.90	%1.53
منتجات حيوانية	25720098.40	%6.54
CAT/NAT	3197369.40	%0.81
نقل	6930382.46	%1.76
تأمينات اخرى	1480301.79	%0.37
المجموع	393032919.16	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الصندوق

الشكل رقم 13: النسبة المئوية لرقم الاعمال لسنة 2017

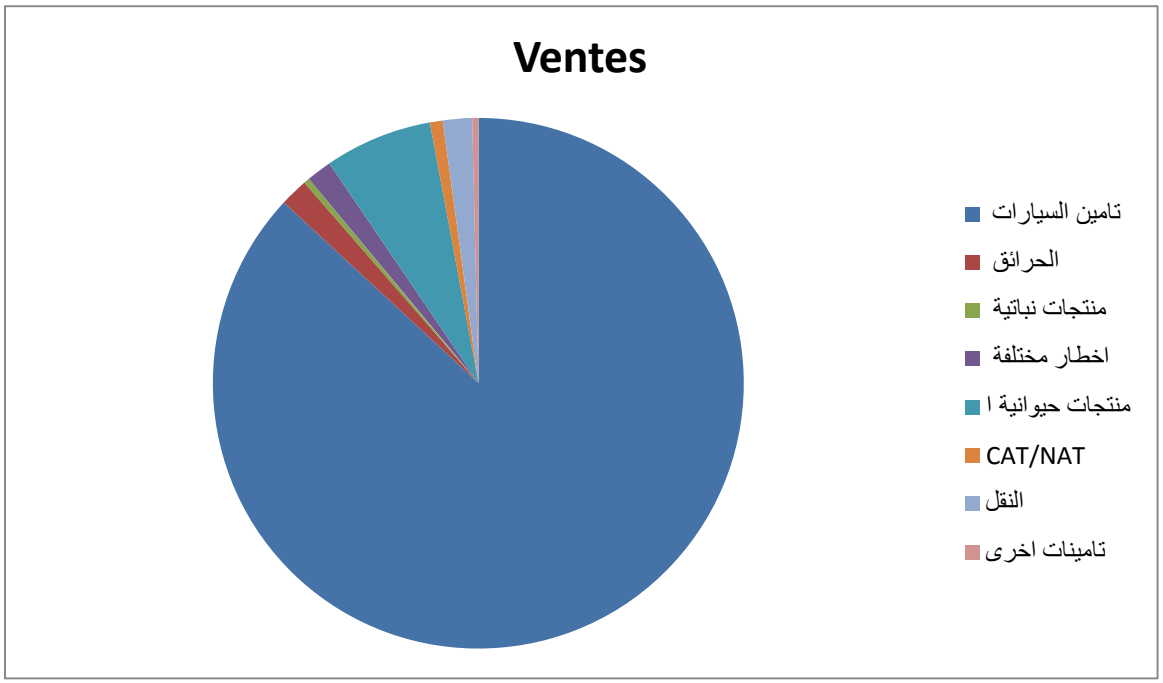

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 10

سجل الصندوق الجهوي لمدينة لمسيلة قسط كلي قدر ب 393032919.16 دج حيث شهد. ارتفاعا ب20942891.54 مقارنة بسنة 2016

الشكل الموالي يوضح تطور رقم الاعمال للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لمدينة المسيلة من سنة 2010 إلى سنة 2017

الشكل رقم14:يوضح تطور رقم الاعمال للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة 2010-2017

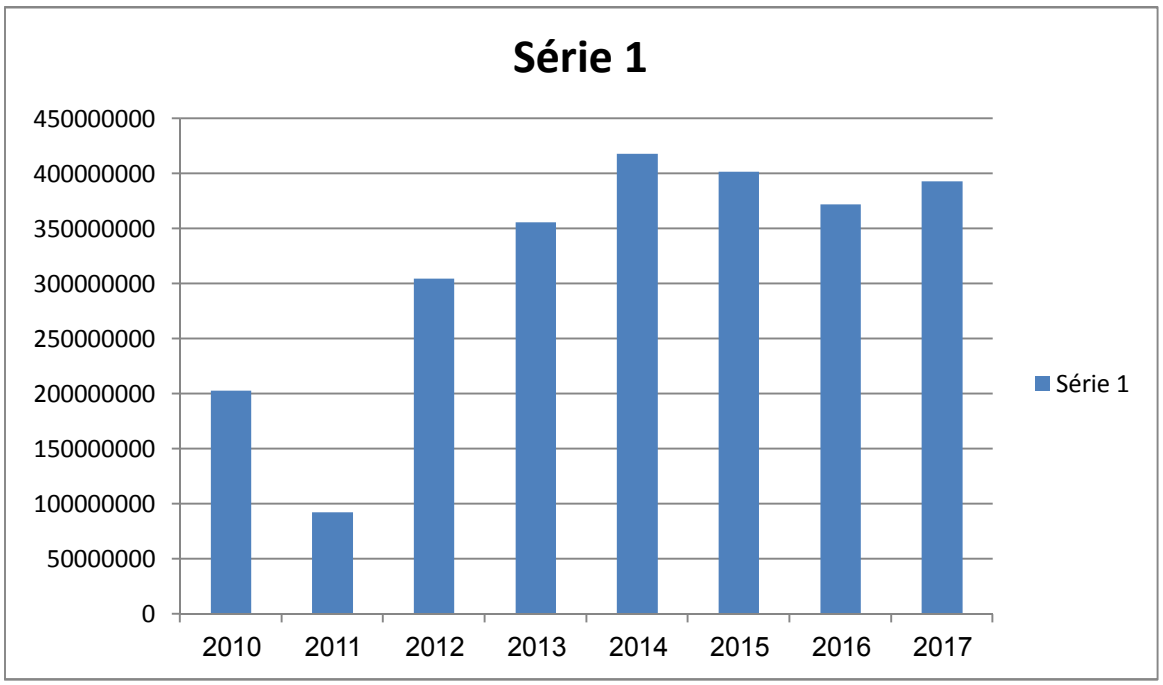

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الصندوق

خلاصة الفصل:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية ، تمكنا من تسليط الضوء على حالة التأمين الفلاحي في الجزائر وكان موضوع درستنا الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة حيث يعتبر من اهم المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في البلاد ، فقد عرف نشاطها التاميني عدة تطورات تشريعية مما دعم وشجع الاستثمار في المجال خاصة بعد فتح ابواب خاصة به والذي اثر ايجابيا من خلال تزايد الفروع التي تهتم به ، ولمعرفة اكثر على هذا الصندوق قمنا بتعريفه وتوضيح لاهم مهامه وتنوع هيكله التنظيمي.

خاتمة عامة

لقد تبين لنا بشكل جلي من خلال درستنا للجانب النظري، ان التامين الفلاحي وبالرغم من انه ليس حلا سحرينا، الا انه يعتبر حلا واعدا لتحسين حياة الناس الذي يعتمد مصيرهم على القطاع الزراعي من جهة والحفاظ على الاقل على ثبات الانتاج الزراعي من جهة اخرى .

تعددت التقارير الاحصائية معاناة الجزائر من المخاطر الزراعية المتكررة خلال السنوات السابقة، وفي ظل غياب وسائل فعالة لإدارة هذه المخاطر، نجد ان الانتاج الزراعي يتأثر بشكل قوي نتيجة لوقوع الكوارث مما يؤدي الى هشاشة القطاع الزراعي والتأثير السلبي على التنمية الاقتصادية الوطنية، غير انه وبوجود بعض المؤسسات التي تشكل نواة القطاع الزراعي، هذه الاخيرة التي تعاني من الهشاشة والضعف على مستوى مواجهة المخاطر الزراعية التي من شأنها العصف بالنشاط الافراد وتوجيه البلد نحو سياسات الاستيراد .

على ضوء ما سبق ذكره، اصبح من الضرورة استحداث النظام التأميني في الجزائر بحيث يسمح بتغلغل التامين الفلاحي في القطاع الزراعي، بهدف توفير تغطية تأمينية فعالة للأفراد لإدارة المخاطر .

نتائج الدراسة :

مما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية :

-اصبح من الضرورة القصوى استحداث النظام التأميني في الجزائر بحيث يسمح بتغلغل التامين عموما والتامين الفلاحي خصوصا، بهدف توفير تغطية تأمينية فعالة للأفراد باعتباره وسيلة قبلية لإدارة المخاطر .

-من واجب التامين الفلاحي ان يلعب دورا اساسيا في تنمية القطاع الزراعي، غير انه لا يمكن الوصول الى الهدف المنشود منه دون تدخل الدولة، حيث يتطلب منها انشاء اطار تنظيمي ملائم لتطوير التامين على المستوى العالمي من اجل توفير حلول وطنية تعتمد على استراتيجيات استباقية للمخاطر .

لقد ارتكز الاساس الفكري للجانب التطبيقي لدراستنا بناءا على المزيج بين الواقع والخيال، حيث وفي ظل نقص التامين الفلاحي في الجزائر، عمدنا على تسليط الضوء على مؤسسة اقتصادية (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة)، من خلال تشخيص تطور رقم اعمالها وبعض الفروع التي تقوم بتامينها خلال الفترة (2010-2017).

اختبار الفرضيات :

-بالنسبة للفرضية الاولى والثانية فقد تم تحديد مفهوم كل من التامين الفلاحي والتنمية الزراعية وذالك في الجانب النظري في الفصل الاول .

-اما بالنسبة للفرضية الثالثة فتتمثل اهم منتجات التامين الفلاحي في الجزائر فيما يلي :

1- التامين على الانتاج النباتي .

2- التامين على الانتاج الحيواني .

3- التامين ضد المخاطر الصناعية .

4- التامين على السيارات .

5- تامين الاخطار العادية .

مقترحات الدراسة :

وفقا للنتائج التي تم التوصل اليها، تم الخروج بالعديد من الاقتراحات التي من شأنها ان تساعد الدولة الجزائرية على التوجه نحو تنمية القطاع الزراعي واستغلاله لتحقيق القفزة النوعية في الاقتصاد والتي يمكن سردها كما يلي :

1-هناك العديد من الاساليب المستعملة لمواجهة المخاطر الزراعية، وتنويع المزارع محاصيله ومنتجاته بإضافة الى اساليب التعويض المباشر كصناديق الضمان او صناديق الكوارث، او الدعم غير الحكومي المنظم الذي يقدم لمجابهة الكوارث الزراعية، الا ان التجارب تشير ان التامين الزراعي هو الاداة الاكثر فعالية بين هذه الاساليب من حيث عدالته في توزيع الاعباء وتنظيمه للدور

الحكومي او الرسمي لدعم هذا القطاع .

2-دعم وتشيع الدراسات الميدانية في مجال التامين الفلاحي على مستوى القطر الجزائري وذلك من اجل الوصول الى اكبر كم من المعلومات والبيانات التي من شأنها ان تعيننا على تصميم الاطار التقني لبرنامج التامين الزراعي .

3-استحداث الاطار التنظيمي لقطاع التامين في الجزائر، ويتم تحديد منتجات تامينية خاصة بالقطاع الزراعي .

4-تنسيق المؤسسات الحكومية المعنية مع شركات التامين الخاصة لتوفير هذا النوع من التامين بالاعتماد على التامين القائم على اساس الضرر في البداية، على ان يتم تطوير هذا الاسلوب ليصبح وفقا للمؤشرات المناخية، عندما تتوفر محطات كافية في جميع المناطق المؤمن عليها .

5-دعم الدولة للمزارعين الساعين لشراء وثائق التامين من خلال المساهمة بدفع مالا يقل عن 50%من كافة اقساط التامين لضمان استدامة المؤسسة التأمينية وزيادة الاقبال على التامين، وذلك اسواء بما معمول به في البلدان النامية والمتقدمة التي لديها برنامج تامين زراعي .

6-التخطيط الاستراتيجي لكيفية تغطية مخاطر الجفاف والحرارة لكونها من المخاطر الزراعية الاكثر تكلفة .

7-المساهمة الفاعلة في الوصول الى اكبر عدد من المستهدفين في المناطق الريفية والوصول الى عمق الطبقات الهشة في المناطق النائية .

8-تبني سياسة التامين الفلاحي في سياق الهدف الاوسع لسياسة الشمول المالي .

9-انشاء نظام يتميز بالمرونة بهدف توزيع منتجات التامين الفلاحي .

10-تصميم تدابير واجراءات مناسبة لعمليات تقدير الخسائر، واقرار التعويضات، وتدريب المقيمين والتواجد الميداني الكافي .

11-وضع اطر تنظيمية ملائمة لتطوير قنوات توزيع جديدة اقل تكلفة في اطار التامين الفلاحي .

افاق الدراسة :

يمكن ان تكون افاق الدراسات الجديدة على النحو التالي :

-دور التامين الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني .

-استراتيجيات تنمية قطاع التامين الفلاحي في الجزائر .

-واقع وافاق التامين الفلاحي في الجزائر .

-دور التامين المصغر في تفعيل النشاط الزراعي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

اولا: الكتب .

1) سلامة عبد الله، **الخطر والتامين** ،الاصول العلمية والعملية، دار النهضة العربية القاهرة، ط4، الاسكندرية : مصر، 1994،
2) شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، الاصول العلمية والعملية للخطر والتامين، ط1، كلية المجتمع –جامعة الملك سعود : المملك العربية السعودية
3) فايز احمد عبدالرحمان، التامين في الاسلام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية : مصر،2006
4) معراج جديدي ،**مدخل لدراسة نظام التامين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط3، الجزائر، 2013،

ثانيا : الرسائل العلمية :

5) مجد ولين دهنية، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانظمام للمنظمة العالمية لتجارة، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة : الجزائر، 2016–2017،
6) غردي محمد القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3: الجزائر 2012،
7) عزاوزي اعمر، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر : الجزائر، 2005،
8) فوزية غربي ،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري، قسنطينة : الجزائر ،2008،
9) على حسن خليفة الحاج ،المشاكل والمعوقات التي تواجه التامين انتاج الزراعي، مذكرة ماجيستير منشورة –معهد البحوث والدراسات الالمانية –جامعة الخرطوم ،الخرطوم السودان، 2008.

ثالثا : الملتقيات والمؤتمرات:

10-عامر اسامة، دور التامين في دعم التنمية الزراعية،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2013 ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرا ت والتحديات الاقتصادية الدولية التاسع يومي 23-24 نوفمبر 2014 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف.

11-عمر جنينة، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،جامعة مسيلة يومي 15و16 نوفمبر 2011.

12-علام عثمان ،واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع اشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014 ،الملتقى العربي الاول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، المنظمة العربية للتنمية الادارية يومي 25و28 جانفي ،شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية ،2015.

رابعا:الجرائد والمجلات.

13-عبد الحليم ،احمد فؤاد ،التأمينات الزراعية نشأتها وتطورها، مجلة الحارس، القاهرة ،مصر، العدد30، 1974،

14-فاطمة الزهراء طاهري، دور التامين في تسيير المخاطر الزراعية ،مجلة العلوم الانسانية، العدد22،جامعة محمد خيضر، بسكرة :الجزائر،2011،

15-سالم عبد الحسن رسن ،التنمية الزراعية المستدامة ...خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية –المحور الاقتصادي –جامعة القادسية، المجلد 13، العدد2، 2011،

16-بوفليح نبيل ،دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010، مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة:الجزائر،العدد12،ديسمبر 2012 .

خامسا :القوانين والمراسيم.

17-الامر 95-07، المادة 49، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد13، 08-03-1995

18-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،الامر رقم 64-71 الصادر في 02ديسمبرالمتضمن انشاء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ،الجزائر، العدد83 ،1972،

18-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،الامر رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتامينات ،الجزائر، العدد 13 ،1995،

19-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،المادة 20من المرسوم التنفيذي رقم 90-185 المؤرخ في 26 ماي1990 المتعلق بتنظيم صندوق الضمان الكوارث الطبيعية ،الجزائر، العدد 22، 1990،

سادسا : قائمة المراجع بالغة الاجنبية.

1-Maria bielza, Canéja et all :risk managmenet and agricultrul insurance schemes in EUROPE,Luxembourg,OFFICE FOR OFFICIAL PUBLICATIONS OF THE EUROPEAN COMMUNITIES,2008,

2- Abderrahmane Bourrade ,offre Nationale En Matirai D'assurance Agricole ,Séminaire Sur Les Risques Agricoles-Assurances Et Réssurance,10juin2007 ,Alger,

3- Ministère de l'agriculture et de développement rurale ,le renouveau agricole et rurale en marche :revue et perspectives ,mai2012,

4-Boulahia Latifa ,Contribution Des Assurance Agricoles Au Développent Rual Durable En Algérie ,These De Magister pour L'obtention Du Diplôme De Magister En Aménagement Du Territoire ,Université M'entouri –Constantine,2008,

مواقع الانترنات:

1-Ttp://www.cna.dz/content/downloade/9271/58993/version/1/file/notes

تم بحمد الله